بتكلفة ٤,٨ مليون دينار كويتي

مناقشة استكمال المرحلة الثانية من مشروع ميناء الشحر السمكي بحضرموت

■ المكلا/سبأ

ناقش اجتماع أمس بالمكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني القضايا المتعلقة باستكمال المرحلة الثانية لمشروع ميناء الشحر السمكي البالغة تكلفته أربعة ملايين و٨٢٥ ألف دينار كويتي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي.

وأكد الاجتماع الذي ضم وكيل المحافظة للشئون الفنية المهندس فهد سعيد المنهالي ووكيل المحافظة لشئون مديريات الساحل عوض عبدالله حاتم، على ضرورة تكاتف الجهود لإنجاز المرحلة الثانية من المشروع التي تشمل بناء منشآت ومرافق خدمية بحرية وسمكية وأعمال مدنية وتجهيزات وخدمات فنية ودعم مؤسسي للقطاع السمكي.

وشدد على أهمية متابعة الجوانب الفنية والمالية والخطوات الإجرائية لتنفيذ المشروع وتفعيل دور لجنة تسيير المشروع للقيام بدورها في متابعة الخطوات التنفيذية للمشروع وفقاً للبرنامج الزمني.

وفي الاجتماع أشار المحافظ الديني إلى أهمية المشروع الذي يعد من المشاريع السمكية الكبيرة الذي سيسهم في خدمة القطاع السمكي والصيادين من أبناء المحافظة والمحافظات الساحلية الأخرى وتطوير أنشطتهم وكذا تقديم الخدمات للمستثمرين في القطاع السمكي ومواكبة تنامي واتساع أنشطته المختلفة.

وأكد ضرورة الاستفادة من المشروع وتشغيله بآلية نظام اقتصادي بما يسهم في تحقيق أهدافه في خدمة القطاع السمكي والصيادين.

وعبر المحافظ الديني عن تقدير السلطة المحلية للصندوق العربي على تمويله هذا المشروع الحيوي الذي بلغت تكلفة المرحلة الأولى منه نحو ١٢ مليون دولار والتي تضمنت إنشاء رصيفين لرسو ما يقارب عشرة الآف قارب صيد.

حضر الاجتماع رئيس لجنة التخطيط والتنمية بالمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي ومدراء عموم مكاتب الثروة السمكية والتخطيط والتعاون الدولي والمالية والشئون القانونية وإدارة المشاريع بديوان المحافظة والمسؤولون في القطاع السمكي.

تشكيل لجان لمتابعة مستوى تقديم الخدمات بالمكاتب الحكومية بذمار

■ ،،ذمار/سبأ

أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة ذمار في اجتماعها أمس تشكيل ثلاث لجان من المجلس برئاسة أعضاء اللجان المتخصصة بالهيئة لمتابعة مستوى تقديم الخدمات والانضباط الوظيفي في المكاتب الحكومية بالمحافظة.

كما ناقشت الهيئة برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة مجاهد شايف العنسي، تقارير حول مستوى أداء المكاتب الخدمية بالمحافظة والقضايا المتصلة بعمل المجلس المحلي بالمحافظة والمديريات واتخذت إزاءها الإجراءات المناسبة.

وأكد أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة ضرورة تفعيل دور الهيئة الرقابي في متابعة مستوى الانضباط وأداء المكاتب الحكومية بما يكفل تسهيل المعاملات وإنجازها .

ولفت إلى الجهود التي تبذلها قيادة المحافظة في تسهيل مهام المكاتب الحكومية والتنسيق القائم بين المكتب التنفيذي للمحافظة والمجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديريات وهو الأمر الذي أدى إلى تجاوز الكثير من الصعوبات وتفعيل أداء المكاتب التنفيذية في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

١٤,٨ مليار ريال إجمالي النفقات على اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم

■ ،،خاص/ الثورة

بلغ إجمالي النفقات على اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو ١٤ مليارا و٨٩٠ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود لنفس الفترة والبالغ ٢٢ مليارا و٤٤٣ مليون ريال، وبنقص يبلغ ٧ مليارات و٥٥٣ مليون ريال .

وذكرت وزارة المالية أن النفقات الفعلية الأولية على الإقراض المحلي واكتساب أصول مالية محلية بلغت ٥ مليارات و١٣٣ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد البالغ لنفس الفترة ١٣ مليارا و١٠٨ ملايين ريال وبنقص يبلغ ٧ مليارات و٩٧٥ مليون ريال .

كما بلغت النفقات لسداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم ٩ مليارات و٧٥٧ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد البالغ ٩ مليارات و١٣١ مليون ريال وبزيادة تبلغ ٦٢٦ مليون ريال .

ارتفاع احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية إلى ١٨٢,٨ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

ارتفع إجمالي الاحتياطيات للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية شهر يوليو ٢٠١١م بمبلغ ١٠,٤ مليار ريال وبنسبة ٦٪ .

وذكر البنك المركزي اليمني أن احتياطيات البنوك وصلت إلى ١٨٢,٨ مليار ريال في يوليو ٢٠١١م مقابل ١٧٢,٤ مليار ريال في يونيو ٢٠١١م .

وبلغت الاحتياطيات للبنوك التجارية والإسلامية خلال عام ٢٠١٠م نحو ٢٧٥,٥ مليار ريال مقارنة مع ٢٣٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م وبزيادة تقدر بـ٤٢ مليار ريال .

الجدير بالذكر أن احتياطيات البنوك كانت في شهر يوليو ٢٠١١م نحو ٢٧٦,٧ مليار ريال .

كهرباء عدن تنفذ عملية صيانة لمحطتي المنصورة وخور مكسر

■ ،،عدن/سبأ

ينفذ فرع المؤسسة العامة للكهرباء بعدن حاليا عملية صيانة لمحطتي المنصورة وخور مكسر بالمحافظة.

وأشار مدير عام فرع المؤسسة بعدن المهندس خليل عبدالملك لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى ان عملية الصيانة تأتي في إطار جهود المؤسسة لحل المشكلات الفنية بسبب الانطفاءات الناجمة عن الأحمال الزائدة والأنشطة التخريبية.

ولفت إلى أن فرع المؤسسة وبريد منطقة عدن اتفقا على آليات عمل فنية لتوريد المبالغ المالية المستحقة للمؤسسة، وكذا انتداب موظفين من فرع مؤسسة الكهرباء للعمل في المراكز البريدية بعدن لتقسيط فواتير الكهرباء بهدف التخفيف على المواطنين من الازدحام في فرع المؤسسة بالمعلا

تصدير ٣١٠ أطنان من الأسماك عبر ميناء عدن

■ عدن/سبأ

صدرت أمس عبر أرصفة ميناء عدن ٣١٠ أطنان من الأسماك إلى كل من الصين وفرنسا وماليزيا ومصر ولبنان.

وأفادت إحصائية صادرة ميناء عدن تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منها بأنه تم أمس تصدير ١٥ أطنان من اللبان إلى مدينة ميونخ الألمانية .

وكانت أرصفة ميناء الحاويات أفرغت فيها أمس ٢١٢ حاوية بضائع للاستهلاك المحلي ومواد بناء تزن خمسة آلاف و٦٠٠ طن.

توزيع ٤٣٢٤ موظفا جديدا على وحدات الجهاز الإداري بمحافظة إب

■ ،،إب/سبأ

قال مدير عام مكتب الخدمة المدنية في محافظة إب خطاب شجاع الدين، أنه تم توزيع أربعة آلاف و٣٢٤ موظفا ممن تم توظيفهم في المحافظة وفقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، على جميع وحدات الجهاز الإداري وعموم المديريات.

وأشار مدير مكتب الخدمة لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى انه تم تشكيل لجان ميدانية لاستقبال الموظفين الجدد وتمكينهم من أعمالهم..لافتا إلى أن إجمالي الدرجات الوظيفية التي تم اعتمادها تمثل نسبة ٢٥٪ من إجمالي المسجلين في الخدمة المدنية.

دراسة حديثة :تكشف عن واعدية المشاريع الاستثمارية المعتمدة على النفط والغاز في اليمن

■ ،،كتب/عبدالله محمد

شددت دراسة حديثة بضرورة إجراء دراسات جدوى اقتصادية جاهزة وتقديمها للمستثمرين كنوع من التحفيز وعمل برامج ترويجية بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب حول الاستثمار في مجالي النفط والغاز وتقديم التسهيلات للمستثمرين باعتبار هذه الصناعات استراتيجية وركيزة هامة لاقتصاد البلد.

وقالت الدراسة الموسومة بـ«الصناعات المعتمدة على خامات النفط والغاز»، والتي أعدها فرع هيئة استكشاف وإنتاج النفط بعدن أن هناك مشاريع صناعية يمكن إقامتها في اليمن وفق احتياجات ومتطلبات السوق اليمني لمواكبة نشاط الاستثمار في البلد تعتمد بشكل أساسي على النفط والغاز.

وأكدت على إقامة مشاريع صناعية تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصافي التكرير بسبب تزايد الطلب المحلي والعالمي على المشتقات النفطية.

وعددت الدراسة العديد من المشاريع الصناعية التي يمكن إقامتها، والمعتمدة بشكل أساسي على النفط ومن أبرز هذه المشاريع ،مشروع لصناعة الزيوت والشحوم ,ومشروع لصناعة الإسفلت وصناعة العوازل الصوتية والحرارية والصناعات الكهربائية المختلفة (كابلات - أوعية مراكم....إلخ) بالإضافة إلى صناعة حماية الأنابيب من التآكل (التغليف) وصناعة الإطارات(الكاوتشوك) ومشروع لصناعة المذيبات بأنواعها المختلفة التي يمكن استخدامها في صناعة الدهانات والأصباغ والمواد اللاصقة واللدائن بأنواعها ,ومشروع لصناعة المواد العطرية لإنتاج العطور وغيرها، وآخر لصناعة مواد التنظيف والمطاط الصناعي.

وأشارت إلى أن هناك مشاريع صناعية يمكن إقامتها في اليمن وفق احتياجات ومتطلبات السوق اليمني لمواكبة نشاط الاستثمار في البلد تعتمد بشكل أساسي على النفط والغاز.

وبينت أن إقامة مصفاة حديثة لها القدرة على تكرير كميات كبيرة من النفط، أصبح حاجة ملحة لإنشاء وحدات إنتاجية خاصة بالمصافي القائمة والمستقبلية كوحدة التكسير الهدمي لإعادة استخلاص مركبات خفيفة كمواد أولية لهذه الوحدة هي مخلفات تكرير النفط الخام ووحدة نزع الشموع (البارافينات) التي تستخدم في صناعة شموع الإضاءة بأنواعها وأوراق التغليف للمواد الغذائية وكريمات التجميل بأنواعها بينما تنتج وحدة لازمرة المركبات الايسوميرية كمالية الرقم الاوكتاني والتي تضاف للبنزين لتحسين جودته بالإضافة إلى وحدة التفحيم التي يتم فيها

استخلاص فحم الكوك الذي يكمن استخدامه كوقود أساسي في مصانع الحديد القائمة والمستقبلية وصناعة البطاريات وأحبار المطابع.

واستعرضت الدراسة المشاريع الصناعية المعتمدة على الغاز، والتي يمكن إقامتها في اليمن كمشروع الأسمدة نظرا لانتشار رقعة الزراعة في اليمن وتزايد الطلب على الأسمدة ،وصناعة المنظفات نظرا لأن مصانع المنظفات المنتشرة في اليمن ودول المنطقة تستورد كافة خامتها الأولية من الدول ذات النشاط الصناعي البتروكيميائي.

وأضافت أن من ضمن الصناعات المعتمدة على الغاز أيضا، صناعة الطلاء والكيمياويات وصناعة البلاستيك وصناعة المنسوجات كصناعة البولستر والاكليرك وهي خيوط صناعية تدخل في صناعة الأقمشة وصناعة القطن الصناعي، بالإضافة إلى مشروع صناعة المطاط.

وأوضحت الدراسة أهم نقاط القوة التي يمكن أن تحفز المستثمرين لإقامة مثل هذه المشاريع في اليمن ،تتمثل في وجود الخام الصناعي من النفط والغاز، إضافة إلى كون اكبر مصادره العالمية قريبة من اليمن وهي دول الخليج، فضلا عن وجود سوق استهلاكية محلية كبيرة بالإضافة إلى السوق الخارجية لاستهلاك المنتجات البتروكيميائية مثل الأسمدة والأقمشة والإسفلت والبلاستيك وغيرها وقلة أو ندرة الصناعات البتروكيميائية في المنطقة ووجود كادر محلي مؤهل على استيعاب ومواكبة كل المستجدات في هذا الجانب.

نمو الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة ١٧,٢٪ سنويا

■ ،،خاص /الثورة

شهد الطلب على الطاقة الكهربائية تنامياً مطردا حيث يصل معدل النمو إلى حوالي ١٧,٢٪ سنوياً .مشيرة إلى أن هذا النمو يشكل تحديا كبيرا على قطاع الكهرباء.

وتوقعت دراسة استمرار ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية خلال السنوات القادمة، وعلى الرغم من تزايد الاستهلاك للطاقة الكهربائية خلال الفترة الماضية، إلا أن متوسط استهلاك المشترك من الطاقة الكهربائية يعد منخفضاً للغاية، فقد سجل متوسط الاستهلاك (الشهري) للمشترك في عام ٢٠٠٩م (٢٨١ كيلووات ساعة/مشترك)، بينما يتوقع أن يسجل في عام ٢٠١٠م (٣٠٤ كيلووات ساعة/مشترك).

ويتفاوت متوسط استهلاك الكهرباء للمشترك من محافظة إلى أخرى، حيث سجل متوسط استهلاك المشترك في عدن أعلى متوسط بلغ (٣٩٠ كيلووات ساعة/مشترك)، وفي صنعاء سجل متوسط استهلاك المشترك (٣٦٠ كيلووات ساعة/مشترك)، وفي الحديدة (٣٥٠ كيلووات ساعة/ مشترك).

دعوات لدعم المشروعات الإنتاجية في مراكز التجمع السكاني

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة.

وشددت على أهمية توافر الشفافية والمصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي في البلاد ، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي والتنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات والإجراءات التي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كما وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية .

كما دعت إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي واتباع استراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية ويتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية

وأكدت على دراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك وتشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية القطاعية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية والمشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، أو إنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

وطالبت بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

وخلصت إلى أهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفة العمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول ,وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجة.